

نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة  
د. أيمن أبو ناهية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع  
غزة من منظور النظم الأهلية الفلسطينية

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع  
غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

د. أيمن أبو ناهية

أستاذ علم الاجتماع والعلوم السياسية

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

لعل مشكلتي الفقر والبطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها أهالي قطاع غزة في الوقت الحاضر. ففي المقدمة تتناول الدراسة شرح مختصر عن ظاهرتي الفقر والبطالة المنتشرة في قطاع غزة، معتمدة بذلك على دراسات وتقارير سابقة في دراسة وتحليل تلك الظاهرتين موضحة ذلك بالدلالات الإحصائية الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية كمنظمات المجتمع المدني لبلورة وتوضيح الأسباب الظاهرة والباطنة لنشوء ونفسي تلك الظاهرتين في قطاع غزة، وهذا قد ينقلنا بطبيعة الحال إلى الانتقال لتفسير وتعريف مصطلحات وحالات كل ظاهر على حدا وتقديم الحلول المناسبة للقضاء عليهما.

لا شك أن ظاهرتي الفقر والبطالة أصبحتا واحداً من المهددات الحقيقية لاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي في قطاع غزة، لذا ترى هذه الدراسة ضرورة تفعيل برامج المنظمات الأهلية الفلسطينية للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الغزي، وذلك من منطلق تتطور المنظمات الأهلية إلى حركة مجتمعية أوسع قاعدة من السلطة وأكثر كفاءة في هذا الجانب، وليس الغرض هنا إزاحة السلطة أو إعطائها مبرر للتصل من مسؤوليتها الأساسية في تقوية الفقراء وعلاج البطالة، بل الهدف هو تكملة جهود السلطة للقضاء على تلك الظاهرتين. وتتوقف القيمة النهائية لمثل هذه الحركة المجتمعية على مدى دعمها للفعل المجتمعي الجمعي، وهو أنجع السبل لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة. لذلك دأبت هذه الدراسة على إبراز دور المنظمات الأهلية في هذا الجانب، ويتمثل هذا الدور في وضع إستراتيجية شاملة متمثلة ببرامج عمل للمنظمات الأهلية تكون كفيلة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة معتمدة على ستة محاور هي:

- ❖ **المحور الأول : برنامج التنمية والرعاية الاجتماعية؛** مثل تقديم خدمات في مجالات الصحة والتعليم المبكر والرفاه الاجتماعي والزراعة بالإضافة لخدمات اغاثية وتنموية سواء كانت مساعدات نقدية أو مساعدات عينية مباشرة او مساعدات في القطاعات الأساسية كقطاعي الصحة والتعليم.
- ❖ **المحور الثاني : برنامج نشر ثقافة التوعية المجتمعية؛** مثل الدعوة لعقد الندوات والمحاضرات والمهرجانات والنشرات والوسائل التربوية والتعليمية، بهدف المشاركة الشعبية ونشر الثقافة والوعي والديمقراطية في المجتمع الغزي.
- ❖ **المحور الثالث : برنامج تنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسسية؛** مثل تعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني الديمقراطي قائم على الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة.
- ❖ **المحور الرابع : برنامج "التعبئة والتأثير" وبناء التحالفات؛** وهي النشاطات التي تساعد على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة مثل، التأثير بالقوانين الحالية لصالح تقوية وتمكين المرأة، وإنشاء نظام صحي فلسطيني، وإقامة العلاقات والصلات والاتصالات الخارجية مع المؤسسات الدولية الصديقة، والتأثير بالرأي العام العالمي، وعمل أبحاث للسياسات والتشريعات العامة.

❖ **المحور الخامس : برنامج دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية؛** مثل دعم حقوق الأطفال، المعاقين، النساء، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، توثيق الانتهاكات، حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والقوانين واللوائح الدولية.

❖ **المحور السادس : برنامج القضاء على البطالة وخلق فرص العمل ملائمة؛** مثل ضرورة تعاون القطاعات الثلاثة، العام والخاص والأهلي في ببلورة سياسة وإستراتيجية واضحة تصب في هذا الاتجاه لتقوية ودعم قطاع المشاريع الصغيرة لتمكينه على إيجاد فرص عمل مناسبة، بالإضافة لضرورة حصول الفقراء على قروض ميسرة وسريعة تتناسب مع الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها حالياً الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، واتخاذ إجراءات حكومية لتأسيس صندوق ائتمان اجتماعي، من شأنه ضمان وكفالة طالبي القروض، مما يساعد في إنشاءهم لمشاريع اقتصادية صغيرة.

وتخلص الدراسة بذكر عدة توصيات عامة قد تساعد في اتخاذ خطوات جادة لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة، معتمدة بذلك على الجمع بين جهود المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة بالإضافة لجهود السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والجهود الدولية سواء كانت جهود حكومية أو مؤسساتية أو تنظيمية للقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة.

## **Abstract**

Perhaps the problems of poverty and unemployment of the main problems experienced by residents of the Gaza Strip at the present time. In the presented study deals with a brief explanation for the phenomena of poverty and widespread unemployment in the Gaza Strip, is based this on studies and previous reports in the study and analysis of these phenomena explained that fingerprints, statistics issued by the competent authorities be they formal or informal, as civil society organizations to develop and clarify the causes of both outward

and inward for the emergence and spread of these phenomena in the Gaza Strip, and this may, of course, brings us to go for the interpretation and definition of terms and cases of all visible on the end and provide suitable solutions to eliminate them.

There is no doubt that poverty and unemployment have become one of the threats to market stability, security and social in the Gaza Strip, so you see this study the necessity of activating programs of Palestinian NGOs to eradicate poverty and unemployment in the Gaza society, so in terms of developing community-based organizations to the community movement more base of power and more efficient in this aspect, and is not intended here shift of power or give a justification to avoid their basic responsibility to strengthen the poor and the jobless recovery, but the goal is to complement the Authority's efforts to eliminate these phenomena. And stop the final value of such a community movement over the support to do the collective community, which is the most effective ways to combat poverty and unemployment in the Gaza Strip. Therefore, this study has highlighted the role of NGOs in this aspect, and this role is to develop a comprehensive strategy represented by the work programs for NGOs to be enough to reduce poverty and unemployment, in the Gaza Strip is based on six axes:

- **First Axis: program development and social welfare**, such as providing services in the areas of health, early education, social welfare and agriculture in addition to relief services and development, whether cash or in-kind assistance or direct assistance in key sectors of production, such as health and education.
- **The second Axis: the culture of community outreach**, such as seminars, lectures, festivals, publications and educational means, with the aim of popular participation and dissemination of culture and awareness and democracy in the Gaza society.
- **Theme III: Development Programme and the development of human resources and institutional capacities**, such as strengthening the transition from relief to development and natural community to a democratic civil society based on transparency, integrity and accountability.
- Fourth Axis: the "mobilization and influence" and building alliances, and activities that help to achieve development and eradicate poverty and unemployment in the Gaza Strip, such as, the effect the laws existing in favor of strengthening and empowerment of women, and the establishment of Palestinian health system, and the establishment of relations, links and external communications with international institutions friendly and to influence world public opinion, and the work of research, policy and general legislation.
- **Theme V: a program to support human rights and promoting democracy**, such as supporting the rights of children, the disabled, women, economic and social rights, documenting violations, protection and respect for human rights in accordance with the standards and laws and international regulations.
- **Sixth Axis: a program to eliminate unemployment and job creation is appropriate**, Such as the need for cooperation the three

sectors, public and private and community in the elaboration of policy and a clear strategy to achieve this goal to strengthen and support the small enterprise sector to enable it to find suitable employment opportunities, in addition to the need for the poor low-interest loans and fast commensurate with the difficult living conditions currently facing the Palestinian families in Gaza Strip, and government action to establish a trust fund social, would guarantee and ensure that loan applicants, which helps in the construction of a micro-economic projects.

The study concludes by mentioning several general recommendations that may help to take serious steps to find appropriate solutions and fast, relying so to combine the efforts of NGOs and civil society institutions in general in addition to the efforts of the Palestinian Authority in Gaza and the international efforts, whether the efforts of governmental, institutional or regulatory for the Eradication of Poverty and unemployment in the Gaza Strip.

## المبحث الأول

### خطة البحث

#### مقدمة:

فيما أن الفقر والبطالة ظاهرتان متلازمتين ومرتبطنان ببعضهما البعض، حيث تقوم صلة عضوية بين تلك الظاهرتين، إذا اعتبرنا جانب نقص الدخل من "نقص التشغيل المستتر" (البطالة المقنعة). حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص منذ بداية انتفاضة الأقصى قبل نحو تسع سنوات وقد زادت حدتها في الثلاث سنوات الماضية، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الاقتصادي علي قطاع غزة وبدأت تنتهج سياسة إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل مستمر ومنعت العمال الفلسطينيين والبالغ عددهم أكثر من 40 ألف عامل من التوجه إلي أعمالهم داخل الخط الأخضر، مما افقد قطاع غزة دخل يومي هام جدا من

أجور العمال اليومية والتي كانت تعتبر من أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني على مدار سنوات عديدة (أبو ناهية 2009م، قليو 2009م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005م). وبعد الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة في عام 2005م انضم أكثر من 8000 عامل جديد إلي قوافل البطالة ممن كانوا يعملون في المستوطنات ومنطقة "ايرز" الصناعية حيث بلغ عدد العاملين في المستوطنات آنذاك 3500 عامل في المجالات المختلفة كالبناء والزراعة، كما بلغ عدد العاملين في المنطقة الصناعية "ايرز" آنذاك بحوالي 4500 عامل فلسطيني يعملون في 191 مصنعا و ورشة منها أربعة عشر ورشة فلسطينية. وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة في قطاع غزة فقد بلغ إجمالي عدد العاملين قبل الإغلاق والحصار بحوالي 215 ألف عامل موزعين على جميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة (المرجع السابق).

ومع فرض الحصار الخانق منذ ثلاثة سنوات على التوالي تفاقمت أزمة البطالة والفقر في قطاع غزة بشكل سريع، الأمر الذي تسبب في إحداث شلل كامل للحياة، وقد انعكس هذا الأمر بطبيعة الحال على الظروف الاقتصادية المتردية في قطاع غزة، التي أدت إلى زيادة معدل البطالة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في فترة الحصار بنحو 90% (المرجع السابق)، رغم الانخفاض الملحوظ الذي سجله عام 2009م على معدل البطالة في قطاع غزة بنسبة 3%، أي انخفضت من 42,3% إلى 39,3% (المرجع السابق). والجدير بالذكر أن الفئتين من النساء والشباب هم أكثر تأثراً بالبطالة، حيث يواجهون وضعاً أكثر أسوأ من غيرهم من الفئات الأخرى، فبلغ معدل البطالة لدى النساء من حاملات الشهادة الجامعية 34%، بينما يشكل الشباب في الفئة العمرية من 15-24 عاما أكثر من 67% من إجمالي العاطلين عن العمل. حتى أصبح معظم السكان 85% يعتمدون علي المساعدات الإنسانية المقدمة من الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات الخيرية والاعاثة المختلفة.

تشير أحر الإحصاءات الاقتصادية أن ما يقارب من 200 ألف عامل فلسطيني في غزة عاطل عن العمل نتيجة إغلاق المعابر والحصار المفروض علي قطاع غزة والتي أدى إلي توقف الحياة الاقتصادية بشكل كامل وحرمان هؤلاء العمال من أعمالهم (المرجع السابق).

من جانب آخر أتت الحرب الأخيرة على قطاع غزة لتدمر ما تبقى من القطاع الصناعي والتجاري والزراعي مما أدى إلى زيادة عدد العمال العاطلين عن العمل نتيجة تدمير المصانع والشركات التجارية وتجريف الأراضي الزراعية وهدم المئات من مزارع تربية الدواجن وضرب سوق الثروة الحيوانية والسمكية. وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي قبل الحصار 35 ألف عامل وانخفض إعددهم أثناء الحصار ليصل إلي أقل 1400 عامل في مختلف القطاعات الصناعية، حيث أغلقت 96% من المنشآت الصناعية والبالغ عددها 3900 منشأة قبل الحصار، نتيجة عدم توفر المواد الخام.

كما تشير أحر الإحصاءات إلى أن باقي المنشآت التي استمرت في العمل تعمل فقط بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 15% في مجال الصناعات الغذائية (المرجع السابق). فقد تأثرت القطاعات الصناعية الأساسية حيث تم إغلاق ما يزيد عن 500 مصنع ومنجرة للأثاث وفقدان أكثر من 5000 عامل إلي عملهم ، وأغلق نحو 600 مصنع و ورشة خياطة وتعطل نحو 15 ألف عامل، وتعطل عن العمل نحو 5000 عامل يعملون في قطاع الصناعات المعدنية والهندسية. كما تم إغلاق جميع المصانع بمنطقة غزة الصناعية وتعطل نحو 2500 عامل عن العمل كانوا يعملون لدى تلك المصانع والتي كانت تعتمد على تصدير منتجاتها للخارج. ونتيجة لعدم دخول مواد البناء وتوقف الصناعات الإنشائية فقد نحو 3500

عامل وموظف عملهم بقطاع الصناعات الإنشائية كما تعطل عن العمل جميع من يعملون في قطاع البناء والقطاعات المساندة له وشركات المقاولات في قطاع غزة (المرجع السابق).

هذه العوامل جمعاء وما ترتب عليها من تردي للأحوال الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة بسبب الحصار والعدوان المتواصلين، أدت إلى تنامي البطالة وتفاقم الفقر في المجتمع الغزي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المسؤولية الرئيسية للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية (أبو ناهية 2009م، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 1996م، لدادوة، جبريل، جابر 2001م)، لكن لا ننسى دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الجانب، لذا تركز هذه الدراسة على تفعيل عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بوضع إستراتيجية شاملة متضمنة برامج تطبيقية ناجحة في مكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة، حيث يمثل المجتمع المدني الفاعل المجتمعي الأهم في تقوية الفقراء والحد من تفاقم البطالة في قطاع غزة، بشرط أن تزول القيود على تكوين منظمات المجتمع المدني، وعلى فاعلية نشاطه، على أن تقوم السلطة بدور أكثر مسؤولية في هذا الجانب بحيث تنمي قدرة هذا القطاع على المساهمة الفاعلة في مكافحة الفقر والبطالة، للوصول إلى ما يعرف بالبطالة الطبيعية ( Natural unemployment ) وهو أن يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه والعكس صحيح، أي أن يكون عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة لكي يسود التشغيل الكامل والمرضي.

## التعرف على أنواع الفقر والبطالة في قطاع غزة

### أولا الفقر:

فقبل الدخول في خضم الموضوع، يجدر بنا التعرف بإيجاز على أنواع الفقر والبطالة التي يعيشها قطاع غزة، حيث لقد عرفت مظاهر الفقر في الآونة الأخيرة تحولا كبيرا بحيث لم يعد الفقر يمس الفئات المحرومة فقط في المجتمع الغزي، بل حتى الفئات المتوسطة انزلقت إلى هوة الفقر وأصبحت مهددة به في قطاع غزة، وإذا كان الفقر يميز سكان المناطق الريفية فيما قبل، فإنه أصبح اليوم منتشر في شكل جيوب حتى في المدن والمناطق الحضرية، متخذ بذلك عدة مستويات وأشكال وأسماء حسب الحالات التي يمر بها وهي كالتالي:

يمكن تقسيم الفقر إلى عدة مستويات وذلك لأغراض قياسه مقارنة بحالة الفقر في قطاع غزة أهمها:

1- **الفقر المطلق ( Absolute Poverty )** : هو الحالة الذي يتميز بدرجة عالية من الثبات زمانيا ومكانيا، لأنه يستند إلى الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، حيث لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والماء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والنقل، والصحة، وتأمين السلامة الصحية وتجنب سوء التغذية وما شابه ذلك من أوجه القصور في الحياة (الزامل، مدونة 2008م، الياسري، الاتحاد 2008/7/13م).

2- **الفقر المدقع ( Extreme Poverty )** : هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع حاجة الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لمدة قصيرة، ومن دون هذا الخط سنجد الفاقة، ونعني أدنى مستوى من الفقر، حيث لا يتمكن الناس من أعالة أنفسهم على الإطلاق أو حتى الحصول على الحد الأدنى المتفق عليه من دون مساعدة خارجية، وذلك مما يجعل أعالتهم فرضاً على المجتمع وما يعقبه من وجوب تحديد حد أدنى من المعيشة بحيث أن من يقل مستواه عن ذلك الحد يحق له أن يطلب الحصول على المساعدة العامة (المرجع السابق).

3- **الفقر المزري ( Disruptive Poverty )** : هو الحالة الذي يميز صنفاً من الفقراء الذين يظلون عاطلين عن العمل أو يعملون بشكل مؤقت أو على نحو عارض حتى في المراحل التي تتحقق فيها العمالة الكاملة لذلك يعيشون في حالة مزرية، وهذا النوع يقترب من الفقر المدقع (الياسري، البيان ص16، 2008م).

4- **فقر التكوين ( Configuration Poverty )** : هو الحالة الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضية كالعوامل البيولوجية / الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد. والعوق الاجتماعي - النفسي ، ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنين بالأطفال وكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي / السلطة (طبرة، الحوار المتمدن، العدد 2303 -2008/6/5م).

5- **فقر التمكين ( Empowerment poverty )** : هو فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس أو تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على استثمارها، نتيجة ظروف سياسية واقتصادية التي يمر بها المجتمع (المرجع السابق).

**ثانياً البطالة:** يمكن تقسيم البطالة المتعارف عليها في قطاع غزة إلى الأنواع التالية:

1- **البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)** : هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. وتحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، وتفسر هذا النوع من البطالة لاستمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات (عبد الكريم، 2004 ص 152).

2- **البطالة الإجبارية ( Compulsory Unemployment )** : هي التي لا اختيار للإنسان لها، وإنما فرضت عليه أو ابتلى بها، فقد يكون سببها تعلمه مهنة ثم كسد سوقها لتغيير البيئة أو الاقتصادية أو تطور الزمن. فقد يحتاج لآله وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالا يشتري به ما يريد، وقد يعرف التجارة ولكنه يفتقر لرأس المال الذي تدور به تجارته. (عبد العال 1994م، ص116).

3- **البطالة الاختيارية ( Voluntary unemployment )** : هي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ويؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع مثل المتسولين

وهذا النوع ممن البطالة قدي يكون عكس النوع الأول، لأنه على شكل حالات نادرة في قطاع غزة.  
(المرجع السابق).

4- البطالة الموسمية ( Cyclical and Seasonal unemployment ) : هي بطالة تحدث بسبب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمر دورياً (كساد، ركود) وتخلق هبوط في الطلب على اليد العاملة، وهي مؤقتة تزول باستعادة النشاط الاقتصادي لحيويته وازدهاره (البيان 2008م، ص16). أو هي بطالة تحدث بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية. (الرماني 1999م، ص12) أي إن هناك مجموعه من الأعمال والإنتاج الذي يتم إنتاجه في مواسم معينة. كموسم قطف الزيتون والحمضيات في قطاع غزة، حيث أن العمال الذين يعملون في إنتاج المحاصيل الزراعية وبعد انتهاء المحاصيل لا يجدون عملاً (المرجع السابق).

5- البطالة الجزئية ( Underemployment ) : هي بطالة توجد عندما يقل عمل الأفراد أو إنتاجهم عما يمكن إن يؤدوه أو ينتجوه فعلاً. (الرماني 1999م، ص12)

6- البطالة المقنعة ( Disguised Unemployment ) : هي بطالة تحدث عندما يؤدي عامل ما عمل دون مستوى مؤهلاته أو أداء مجموعة لعمل يمكن أن يؤدي ويتقن بعدد أقل منهم (حشاد 1996م، ص56). وهناك من رأى أنها تعيين بعض الأشخاص في وظائف لا تعود بفائدة إنتاجية من ورائها، فالعمل الذي ينجزه خمسة يوكل إلى عشرة، أو خلق فرص عمل روتينية وهمية لا يجد فيها الإنسان قدراته وخبرته، بمعنى وضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب (الشمري 2005م، ص5، الفليت 2007م).

7- البطالة السافرة ( Open unemployment ) : هي بطالة تحدث عندما يوجد أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً، وهذا النوع من البطالة نتاج للنوع السابق (البطالة المقنعة)، بسبب وضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب (المرجع السابق)،  
. (www.mady19.nireblog.com)

يعتبر النوعين الأخيرين المشار لهما للبطالة من أكثر الأنواع شيوعاً في قطاع غزة الذي يعاني من عدم توفير فرص عمل للباطلين عن العمل وذلك للأسباب التالية (البيان ص16، 2008م):

- وجود الاحتلال الإسرائيلي واتباعية سياسة الحصار والإغلاق وطرد العمال من عملهم الذي كانوا يعملون داخل الخط الأخضر (إسرائيل) (عبد ربه 1988م، ص99).
- الافتقار للخطة عملية مدروسة من قبل وزارة التربية والتعليم للتنسيق الجيد بين التخصصات العملية والعملية للخريجين واحتياجات سوق العمل فيما يتعلق بعملية الاستيعاب الصحيح والمناسب، بسبب اعتماد الجامعات والمعاهد تخصصات إما متكررة أو لا يحتاج لها سوق العمل، بالإضافة لقصور المعلومات عن ما يحتاجه سوق العمل مثل الافتقار للخبر المطلوبة، المنافسة على الدرجة العلمية واللغات المتعددة التي تخدم العمل وقلة المعرفة لاستخدام الحاسوب... الخ (الزواوي 2004م، ص16، الشمري 2005م، ص5، صالح 1992م ص78، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية 2001-2004م).

- عدم إتباع سياسة نزيهة وشفافة في التوظيف، الأمر الذي أسهم في تقشي الوساطة والمحسوبية والفساد الإداري والمالي في المجتمع الغزي (الشعبي 2007م، الحلفي 2005م، ص119).
- عدم الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (سوء الإدارة) (برنامج دراسات التنمية 1998-1999م).
- عدم تشجيع المجتمع الغزي للإعمال الحرفية والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية (الشمري 2005م، ص5).
- إهمال التكافل الاجتماعي والافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام في المجتمع الغزي، بسبب عدم اهتمام رجال الأعمال أو أصحاب رؤوس الأموال بمشاريع استثمارية في قطاع غزة لاستيعاب الأيدي العاملة (رجب 2003م، ص1113، الرفاتي 2006م، رجب 2003م، ص1113).

## 1. الدراسة

تعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات النادرة لتحديد ومكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة، حيث تتكون الدراسة من ملخص باللغتين العربية والانجليزية، ومقدمة عن الموضوع شارحة بإيجاز نسب وإعداد وأنواع البطالة والفقر في قطاع غزة مستعينة بالدراسات والتقارير الرسمية وشبه الرسمية التي أعدت في هذا الجانب، ثم توضح الدراسة دور المنظمات الأهلية الفلسطينية لما تقدمه من برامج تطبيقية سعيًا منها للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة، حيث تنحصر الدراسة بمجملها في تعقب دور للمنظمات الأهلية في هذا الجانب، وفي الخاتمة تطرح الدراسة مجموعة من التوصيات العامة.

### 1,1. مجتمع الدراسة وحدودها

يتحدد موضوع الدراسة في مكافحة الفقر والبطالة في المجتمع الغزي، لما يعانيه من حصار وعدوان متواصلين منذ ثلاثة سنوات على التوالي، الذي اثر بدوره على جميع جوانب الحياة وتسبب في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة مقارنة بالكثافة السكانية في قطاع غزة.

### 1,2. الهدف من الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على وقع ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة (الأنواع، والأسباب، والحلول) وتحليل دور منظمات المجتمع المدني وبالتحديد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في بلورة سياسة خاصة للقضاء على تلك الظاهرتين المشار لهما في الدراسة، ومن ثم تقييم هذا الدور المجدي للمنظمات الأهلية الفلسطينية ومدى جاهزيته هذا القطاع وتأثيره وفعاليتها من تقديم برامج ونشاطات تطبيقية تساعد على تخليص المجتمع الغزي من الفقر والبطالة، وبناء على ذلك يتم طرح سؤال الدراسة التالي: ما هو الدور التي يمكن للمنظمات الأهلية القيام به للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة الذي شهد في السنوات الأخيرة ارتفاع غير مسبوق في نسب الفقر والبطالة بسبب

الحصار الخانق والعدوان المتواصل؟ ومن ثم طرح عدة توصيات عامة تطالب جميع الجهات المسؤولة دون استثناء بالإسهام وبذل جميع الطاقات لتسخيرها للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الغزي.

### 1,3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة عدة مناهج أهمها: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي والمنهج التطبيقي ومنهج جمع البيانات وتحليلها والتأكد من صحتها ومدى نجاحها نظراً لملائمة هذا الأسلوب مع هدف الدراسة الخاص بتوضيح دور المنظمات الأهلية في القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الغزي، بالاطلاع على بيانات ومعلومات وتوثيقها من مصادر رسمية وشبه رسمية مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، بالإضافة للاستعانة بمواقع مختلفة على شبكة الإنترنت في إطار موضوع الدراسة. لذلك تعتمد الدراسة التالي:

1. إظهار دور المنظمات الأهلية في القضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة من خلال توضيح وتطبيق برامجها التي تعتمد على ومدى إمكانية نجاحاتها في هذا الإطار.
2. الاعتماد على دراسات واستطلاعات وبيانات سابقة وانية لدور المنظمات الأهلية في محاربة الفقر والبطالة في قطاع غزة.

### 1,4. فرضية الدراسة

لا شك أن المسؤولية الرئيسية للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية، لكن لا ننسى دور المنظمات الأهلية في هذا الجانب والتي تمثل الفاعل المجتمعي الأهم في تقوية الفقراء ومعالجة البطالة بتوفير فرص عمل مناسبة، حيث تلعب المنظمات الأهلية دوراً أكثر بروزاً حينما تنقل دور السلطة أو يفرض حالة من الحصار أي في ظروف الكوارث الإنسانية التي ينتج عنها تصاعد في معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي تعمل تلك المنظمات على توفير شبكة حماية اجتماعية جراء هذا التراجع في أداء السلطة المركزية أو جراء العدوان الخارجي، الأمر الذي يتطلب تصعيد دورها وزيادته، خاصة إذا ترابط العدوان الخارجي عبر الحصار مع تراجع بعمل القطاع الخاص الأمر الذي يعمل هذا التراجع على زيادة معدلات البطالة وبالتالي ينتج عن تضاعف الفقر تبعاً وربما نتذكر الدور المتميز التي قامت به المؤسسات الخيرية والطوعية والاجتماعية قبل نشأة السلطة باتجاه تعزيز الصمود وتوفير بعض الخدمات للفئات الاجتماعية المتضررة، لذلك سوف تضع هذه الدراسة إستراتيجية تكون كفيلة في القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة.

### 1,5. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها واحدة من الدراسات النادرة التي تبحث في تحديد ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة، وتفعيل برنامج المنظمات الأهلية للقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة الذي يشهد حصار خانق وعدوان متواصل.

## 1,6. الدراسات والتقارير السابقة

1- دراسة أعدتها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان حول موضوع الخطة الإستراتيجية لمكافحة الفساد (2004م): حيث ترى الدراسة أن المنظمات الأهلية سعت في عملها ونضالها إلى تحقيق أهداف عدة منها: إرساء قاعدة لمجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي وإلى تقديم خدمات "حكومية" داخل الوطن الممثل قبل قيام السلطة الوطنية، بالإضافة إلى الإسهام في معركة النضال الوطني التحرري من خلال تعبئة وحشد الجماهير في عملية النضال ضد الاحتلال ومواجهة الاستيطان وسياسات القمع، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية والسياسية والتصدي لكل المحاولات التي استهدفت طمس هويته وصولاً إلى تغييبه سياسياً .

2- دراسة أعدها سمير عبد الله بعنوان الاقتصاد الفلسطيني (2000م): في مرحلة الخطر ( In the Red) تناولت الدراسة الحالة الصعبة التي وصل إليها الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000م)، حيث تسببت الأوضاع الأمنية والسياسية الناجمة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في تدهور واضح في البنية التحتية، وإلى تدني الاستثمارات الخاصة التي وصلت إلى حوالي الصفر، وتراجع نسبة القوة الشرائية إلى النصف بسبب البطالة المرتفعة التي نجمت عن إغلاق سوق العمل الإسرائيلي، ويقدر الباحث مجمل خسائر الاقتصاد الفلسطيني المباشرة وغير المباشرة بما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني الذي وصل إلى أكثر من 4 مليار دولار قبل أيلول 2000م رغم اختلاف التقديرات الدولية والفلسطينية لتلك الخسائر .

3- دراسة أعدها عورتاني (2003م) بعنوان الإصلاحات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية، حيث طالبت الدراسة بضرورة الإصلاح في البنية المؤسساتية الاقتصادية في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكان من أهم نتائجها أن السلطة الفلسطينية لم تبد تجاوبا حقيقيا بالنسبة للدعوات المتكررة للإصلاح الاقتصادي، وذلك رغم القلق الشديد الذي أبداه المواطنون ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إلا أن تحولا إيجابيا حدث في آليات تعامل السلطة الفلسطينية مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع العام 2001م، وذلك على خلفية الضغوط المحلية والدولية على السلطة بخصوص الإصلاح، لكن زخم الإصلاح لازال ضعيفا ولم يرق بعد إلى مؤسسة العملية الإصلاحية بشكل عام.

4- دراسة أعدها عورتاني وموسى (2003م) حول الحكم الصالح في المنشآت التجارية: فقد ركزت الدراسة على ذكر الإخفاقات السياسية الاقتصادية للسلطة على القطاع الخاص وتجاهل دوره التاريخي في تحقيق التنمية الفلسطينية.

5- دراسة أعدها سمير عبد الله بعنوان الاقتصاد الفلسطيني (2007م): في مرحلة الخطر ( In the Red) تناولت الدراسة الحالة الصعبة التي وصل إليها الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية التي تسببت في ارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي.

6- تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003م) بعنوان بناء مجتمع المعرفة: حيث شخص حال المعرفة في البلدان العربية وإنتاجها وقياسها والسياق التنظيمي والمجتمعي والسياسي لاكتسابها ورصد تطور التنمية الإنسانية فيها. وبين التقرير التحديات والأحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي أحاطت بالمنطقة العربية وبصفة خاصة في فلسطين والعراق. وأكد التقرير على أن بناء القدرة الذاتية العربية هي السبيل القويم لمجابهة هذه التحديات. ووضع التقرير رؤية إستراتيجية للرقى في البلدان العربية إلى مجتمع المعرفة وبناء نهضة إنسانية في عموم الوطن العربي تركز على خمسة أركان: أولاً، إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح. ثانياً، النشر الكامل للتعليم راقى النوعية. ثالثاً، توطين العلم. رابعاً، التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية. خامساً، تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير.

7- دراسة أعدها محمد جودة (الحوار المتمدن - العدد: 1219 - 2005م) (عضو الأكاديمية العربية للدراسات والبحوث وأحد الناشطين في مجال عمل المنظمات الأهلية) حول واقع مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين وأدائها في ظل المتغيرات السياسية والتنمية المعاشية علي الأرض: حيث أكدت الدراسة على رؤية وإستراتيجية تنمية فلسطينية في المرحلة الراهنة.

8- دراسة أعدها عصام الدبعي 2005م "مرور عام على تأسيس جمعية المستقبل": حيث ركزت الدراسة على رعاية السباب وتعزيز دورهم في المجتمع الفلسطيني للتنمية الديمقراطية وعقد العديد من الدورات لإعداد القادة الشباب، وتنقيف المدني في الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان وتعزيز المشاركة المجتمعية ودورات اللغة الإنجليزية والفرنسية، والإيطالية، وتدريب المراقبين المحليين لانتخابات الرئاسة التشريعية.

9- تقرير أعده تيسير محيسن 2005م (الحوار المتمدن - العدد: 1351): حول الديمقراطية والإصلاح السياسي في فلسطين العالم العربي: حيث تحدث عن معاناة المنظمات الأهلية الفلسطينية من فقدان البعد الجماهيري في عملها وبرامجها وهياكلها وضعف الكفاءة وغياب الشفافية والمساءلة والتسلط الفردي وانتشار الفساد وارتباطها بالولاءات الحزبية أو العائلية أو الشخصية، وعدم القدرة على تعزيز اعتمادها على ذاتها أو على المقدرات المجتمعية المتاحة.

10- دراسة أعدتها مؤسسة "أمان" 2008م (الاستطلاع الثالث): حول أوضاع المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة: حيث يرى أن حالة الفساد الأكثر مشاهدة هي استخدام الوساطة والمحسوبية وصلة القرابة في تسهيل الخدمات وإعطائها، حيث بلغت 22% يليها استخدام الوساطة والمحسوبية وصلة القرابة في توظيف الموظفين 20% واستخدام ممتلكات ومصادر المؤسسة للمصلحة الشخصية 20% ، ثم قيام المدراء باستخدام مصادر التمويل لمصالح شخصية 14% ، وإعطاء رواتب مرتفعة للموظفين في المناصب العليا بما لا يتناسب ومهام الوظائف التي يقومون بها 14% ، وقبول رشاوى مقابل الخدمات التي تقدمها المؤسسة 6%. من جهة أخرى، يرى 48% أن الإدارة العليا المتمثلة في المدير ومجلس الإدارة هم الأكثر ممارسة للفساد مقابل 14% يعتقدون أن الموظفين هم الأكثر ممارسة للفساد، يليهم مجلس الأمناء 11%. وترتفع نسبة الذين يعتقدون أن المدراء هم الأكثر ممارسة للفساد في قطاع غزة 50% مقارنة بال الضفة الغربية 46% ، وبين الذكور 50% مقارنة بالإناث 43%، كما توصلت نتائج الاستطلاع إلى أن 84% يعتقدون

بوجود ممارسات فساد في المؤسسات الأهلية بينما 60% يرون أفضل الطرق لمحاربة الفساد نظام العضوية المفتوح للمنظمات الأهلية الفلسطينية.

11- تقرير أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005م) حول أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني، معللاً ذلك بعدم توفر فرص العمل المناسبة للتخصصات المناسبة وعدم توفر الإمكانات المادية خاصة عند فئة الرجال، مما تسبب في انتشار الفقر وعدم توفر الحاجة والحرمان، وتختلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم وتفيد الإحصاءات العلمية إلى أن للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية، كما لها أثارها سلبية على الصحة الجسدية. فكثير من العاطلين عن العمل يفقدون لتقدير الذات، والشعور بالفشل، وسيطرة الملل عليهم، واليقظة العقلية والجسمية منخفضة. بالإضافة إلى الهجرة وانتشار الجريمة والسرقه والعنف.

12- تقرير استطلاعي أعدته شركة الشرق الأدنى للاستشارات، منير قليبو 2007م: حيث يرى التقرير أن الظروف الاقتصادية المتردية في قطاع غزة أدت إلى زيادة معدل البطالة ليلعب 33%، و19% في الضفة خلال العام 2007م. حيث أن النساء والشباب يواجهون وضعاً أسوأ بكثير حيث بلغ معدل البطالة لدى النساء من حاملات الشهادة الجامعية 34%، بينما يشكل الشباب في الفئة العمرية من 15-24 عاماً أكثر من 67% من إجمالي العاطلين عن العمل. وبالتالي تم وضع برنامج تشغيل الفلسطينيين للأعوام 2009/2008م بهدف تعزيز سوق العمل والعمال، وتحسين قابلية التشغيل، من خلال تطوير المهارات والتنمية الاقتصادية المحلية خاصة للفئة الشبابية في الحصول على وظائف لائقة، وتعزيز روح المبادرة والإنتاجية من أجل تحقيق نمو في القطاع الخاص، ويخلص التقرير بإلقاء اللوم على السلطة لتقصيرها في معالجة مشكلة الفقر والبطالة في قطاع غزة.

## 7.1. مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بمضمونها العام في إهمال دور المنظمات الأهلية رغم ما تقدمه من برامج مشاريع اغاثية وتنموية في إمكانية إيجاد حلول مناسبة للقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة والتي ارتفعت معدلاتها إلى أعلى مستوياتها منذ مطلع هذا العقد وخاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة في المجتمع الغزي. وبالنظر إلى الدراسات والتقارير السابقة نجد بعضها قد غلب عليه الطابع النقدي لأداء المنظمات الأهلية بالصاق لها تهمة التحيز أو عدم اعتمادها على ذاتها بسبب التسلط الحكومي، كما أن بعض الدراسات والتقارير السابقة قد تحدثت عن أسباب وعوامل الفقر والبطالة موضحة ذلك بالإحصاءات والأعداد، إلا أنها لم تشير إلى إتباع السبل الكفيلة في مكافحتها والقضاء عليها، من جانب آخر نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة تعتقد أن دور المنظمات الأهلية الفلسطينية ينحصر فقط في تعزيز الديمقراطية ومكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري والمؤسساتي، أو البعض الآخر يلقي اللوم على السلطة الفلسطينية لتقصيرها في هذا الجانب. وباعتبار أن هذه الأسباب والظواهر مجتمعة من المسببات الرئيسية في تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة، إلا أنه قلما نجد دراسات سابقة تتحدث عن دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة بصورة مباشرة وخاصة في قطاع غزة، لذلك سوف تلقي هذه الدراسة الضوء على برامج ومشاريع المنظمات الأهلية الفلسطينية الخاصة بالقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة والسبل الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.

## المبحث الثاني موضوع الدراسة

### القضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة من منظور دور المنظمات الأهلية الفلسطينية

#### مقدمة

وفقاً للتعريف الموسعة السابقة للفقر والبطالة ووفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية فقد بلغت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواء كانوا يبحثون عن عمل أو لا يبحثون عن عمل) 44.8% في قطاع غزة حسب نتائج مسح القوى العاملة (الدورة الرابعة 2008م). وقد تلقى العمال ضربة قاسمة نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عامين حيث توقفت جميع الأنشطة الاقتصادية عن الإنتاج نتيجة إغلاق جميع المعابر المؤدية لقطاع غزة وعدم سماح قوات الاحتلال بدخول المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع (أبو ناهية 2009م، قليبو 2009م).

فكما أن الحصار المفروض على قطاع غزة قد ساهم في رفع معدلات البطالة بأكثر من 80%، فقد سبب ارتفاعاً حاداً في معدلات الفقر، حيث يعيش اليوم أكثر من 80% من أسر القطاع تحت خط الفقر، كما تعيش حوالي 70% من الأسر في فقر مدقع (المرجع السابق، تقرير معهد دراسات التنمية في غزة 2009م)، نتيجة الآثار الناتجة عن الإغلاق وزيادة معدل البطالة، وذلك في ظل استمرار ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة، بسبب شح الواردات والصعوبة في توفير السلع الأساسية وضعف الرقابة على الأسعار وانخفاض حجم الإنتاج المحلي واستمرار زيادة معدلات الإعالة الاقتصادية والفقر واعتماد الأسر الفلسطينية على المساعدات الإنسانية الطارئة خاصة الغذائية منها لتجنب ازدياد نسب سوء التغذية (الأمن الغذائي) (أبو ناهية 2009م، جودة 2005م الحوار المتمدن - العدد: 1219، جميل 2003م).

وللقضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الغزي ترى هذه الدراسة ضرورة تفعيل برامج المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك من منطلق تتطور المنظمات الأهلية إلى حركة مجتمعية أوسع قاعدة من السلطة وأكثر كفاءة في هذا الجانب، وليس الغرض هنا - كما أشرت سابقاً - إزاحة السلطة أو إعطائها مبرراً لكي تتصل من مسؤوليتها الأساسية في تقوية الفقراء وعلاج البطالة، بل الهدف هو تكملة جهود السلطة (لدادوة وجبريل وجابر 2001م). وتتوقف القيمة النهائية لمثل هذه الحركة المجتمعية على مدى دعمها للفعل المجتمعي الجمعي، وهو أنجح السبل لمكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة (جودة 2005م، الحوار المتمدن - العدد: 1219). لذلك دأبت هذه الدراسة على إبراز دور المنظمات الأهلية في هذا الجانب، ويتمثل هذا الدور في وضع إستراتيجية شاملة متمثلة ببرامج عمل للمنظمات الأهلية تكون كفيلة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة، فإذا ما أردنا تصنيف هذا البرامج والمشاريع التي تقوم بها المنظمات الأهلية في قطاع غزة لمكافحة الفقر والبطالة نجد أنها تتمثل في ستة محاور كالتالي:

#### ❖ المحور الأول: برنامج التنمية والرعاية الاجتماعية

تقوم المنظمات الأهلية بتقديم خدمات نوعية في مجالات الصحة والتعليم المبكر والرفاه الاجتماعي والزراعة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى. لكن يجب التفريق هنا، ما بين البرامج الاغاثية والطارئة وبين الخدمات والبرامج التنموية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقوية وتمكين المجتمع المحلي وتسهيل وصوله إلى الخدمات المختلفة (أبو ناهية 2009م، جودة 2005م، لدادوة، جبريل وجابر 2001م، تقرير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية 2000-2001م).

أن الاهتمام بتقديم الخدمات التنموية للمجتمع الغزي، لا يزال يحظى بأهمية بالغة، على الرغم من وجود السلطة وقيامها بتقديم خدمات مختلفة للمجتمع الغزي. إلا انه من الملاحظ أن الوزارات المختلفة، لا تستطيع أن تغطي كافة الخدمات الاجتماعية، وخاصة في المناطق النائية والبعيدة، كما أنها لا تستطيع أن تغطي بعض القطاعات التنموية الأخرى (أبو رمضان 2007م).

في هذا الإطار، يجب ملاحظة استمرار المنظمات الأهلية الفلسطينية في تقديم خدمات اغاثية في مختلف مناطق القطاع، وتعاملها مع حالات الطوارئ في ظل الحصار الكامل المفروض على قطاع غزة (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية 2005م).

فقد أشارت دراسة قام بها مركز بيسان للبحوث والإنماء 2008م بعنوان "احتياجات وأولويات الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة" إلى أن المنظمات الأهلية بإمكانها تلبية أهم الاحتياجات والأولويات الاغاثية والتنمية للمجتمع الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة المحاصر على النحو التالي:

### 1- مساعدات نقدية

- تخفيض أسعار الماء والكهرباء والسلع الاستهلاكية.
- توفير صندوق للتكافل الاجتماعي.
- مساعدات نقدية مباشرة.
- تخفيض الضرائب.
- تعويض المتضررين مالياً.
- مساعدات نقدية للعمال (حملة التصاريح).
- تعويض بعض أصحاب المصانع الذين دمرت منشآتهم.
- دعم التعليم الجامعي للطلبة المحتاجين.

### 2- مساعدات عينية

- المساعدات العينية المباشرة وخاصة للأسر الفقيرة من غذاء ودواء وملبس ومسكن.
- تقديم مساعدات سريعة للمزارعين (أعلاف، اشتال، تشجير، آلات زراعية... الخ).
- توزيع بعض الأدوية المجانية.
- توزيع مواد غذائية.
- توزيع ملابس.
- توزيع قرطاسيه والعباب.
- توزيع لوازم منزلية.

### 3- مساعدات في القطاعات الأساسية (الرسمية والخاصة) كقطاعي الصحة والمساكن والتعليم شبه مجانية:

- تأمين الرعاية الصحية بأجور رمزية.
- توفير مراكز صحية وعيادات وتحديداً في المناطق النائية والمحاصرة.
- دعم المعاقين وضمان حقهم في العمل.
- إنشاء مراكز صحية مجهزة بكافة الإمكانيات.
- تأمين وصول الفقراء إلى المراكز الصحية، والحصول على الرعاية الصحية الكاملة.
- تأمين صحي شامل.
- توفير مراكز طوارئ (صحة) في المناطق المهمشة.

- إقامة عيادات طوارئ متنقلة ومراكز صحية في المناطق النائية والمحاصرة والتركيز على التنقيف والتوعية الصحية.

### التوسع في تقديم الخدمات الصحية

- توفير مساكن شعبية / أو تحديد أجور الشقق السكنية.
- توفير مساكن للأسر التي تضررت بيوتها.
- توفير مساكن بظروف صحية.
- ترميم المساكن المتضررة.
- إعادة بناء البيوت المدمرة.

### قطاع التعليم

- تأمين التعليم المجاني.
- المساعدة في التعليم وخاصة تأمين الإقسط والاحتياجات التعليمية المختلفة.
- تأمين وصول الفقراء إلى التعليم الأكاديمي والمهني.
- إعادة تأهيل المدارس بما فيها توسيع عدد الغرف الصفية، وتجهيز الأقسام المهنية كالمختبرات والحاسوب والمكتبات.
- ضمان حق الفقراء في التعليم الجامعي، من خلال دعم صندوق الطالب المحتاج وكذلك تخفيض الرسوم الجامعية.

### دعم التعليم الجامعي.

- التعليم والتدريب والتأهيل المهني.
- برامج توعية وتأهيل.
- دعم الأنشطة الشبابية المختلفة.
- تدريب مهني وحرفي يساعد الفقراء على العمل.
- برامج توعوية وثقافية لمكافحة الفقر.
- دورات تثقيفية لمعالجة أسباب الفقر والجهل.
- دورات مختلفة في مجال الترشيد الغذائي والتصنع المنزلي.
- إنشاء وتفعيل المراكز الجماهيرية والمجتمعية (شباب، أطفال، نساء).
- توفير برامج للتوعية القانونية.
- مشاريع إرشادية "ثقافية" لدعم وتعزيز الهوية الوطنية والدينية.
- تنظيم حملات توعية لترشيد الاستهلاك.
- تأهيل معاقين وجرحى الانتفاضة.
- حملات توعية جماهيرية تركز على أسباب الفقر وكيفية معالجته.
- دعم النوادي الشبابية والمراكز النسوية وتوجيه برامجها ونشاطاتها لمحاربة الفقر.
- الاهتمام بالبرامج الخاصة بالأطفال، وخاصة البرامج الصيفية والتركيز على محاربة ظاهرتي العمالة والتسول عند الأطفال.
- برنامج تأهيل وتدريب تخاص العاملين في القطاع الريفي.

من ضمن برامج المنظمات الأهلية برنامج تعزز ثقافة التوعية المجتمعية في قطاع غزة الذي يتضمن العديد من النشاطات، من أهمها: الندوات والمحاضرات والمهرجانات والنشرات والوسائل التربوية والتعليمية المختلفة، كما يتضمن إقامة المكتبات العامة، برامج الإرشاد النفسي، التأهيل التربوي، برامج خاصة بالشباب، أنشطة ترفيهية، برامج توعية للمرأة، دروس تقوية للطلاب، مخيمات صيفية... الخ من البرامج الأخرى، التي تساهم وتساعد على خلق فرصة أمام الفئات المجتمعية المختلفة للتعبير عن رأيها، ونقاش القضايا الأساسية التي تهمها وبما يساعد على بلورة وعي مجتمعي جديد، يستند إلى المشاركة الشعبية (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الوثيقة البرنامجية 2001 - 2004م، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005م، مركز بيسان للبحوث والإنماء 2008م).

أن مجموع هذه النشاطات تتسجم بشكل كبير مع إستراتيجية "بناء الوعي المجتمعي" والثقافة الوطنية، حيث أهمية فحص الوعي الاجتماعي الحالي، والبناء عليه باتجاه مساعدة المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، بكل فئاته على اكتشاف ذاته وهويته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعكسها في ثقافة جديدة، قدرة على التغيير (المرجع السابق).

فكما يبدو واضحاً، أن هذه البرامج تستهدف تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني، وتزويده بالمعارف والمعلومات اللازمة، والمهارات وتحديد القضايا والموضوعات الأساسية التي تخصه للمساهمة الفعالة في صنع القرار وعمليات التغيير الاجتماعي، بما ينسجم ويتفق مع احتياجاته وأولوياته التنموية والمجتمعية. من الواضح أيضاً، أن مكونات الثقافة السائدة التي تستند إلى العائلية والعشائرية والحمائلية والفردية والنزعات الجغرافية الضيقة، لا تتفق وتتسجم مع مقومات ومكونات بناء مجتمع مدني ديمقراطي (أبو ناهية 2009م، محيسن 2005م، الحوار المتمدن - العدد: 1351)، لذا يعكس هذا الحجم من النشاطات، في إطار هذا البرنامج، اهتمام المنظمات الأهلية بتغيير الثقافة السائدة، وتوعية المجتمع الغزي وتقويته وتمكينه ليساهم في عملية التغيير والإصلاح (عبد الهادي، زكريا النحاس، مركز بيسان للبحوث والإنماء 2000م).

### ❖ المحور الثالث: برنامج تنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسسية

يعترض برنامج "التعبئة والتأثير" عدة معوقات بسبب عدم وجود مؤسسات متخصصة في موضوعاته، ويعود سبب الفشل في ذلك، إلى عدم وجود علاقة واضحة بين المراكز والمؤسسات المهنية المتخصصة (كالأبحاث والتدريب) وبين الحركات الاجتماعية والقاعدية للتطبيق. على سبيل المثال، إذا اعتبرنا أن "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" هو إطار جماهيري وقاعدي جامع للنساء الفلسطينيات، وأن هذا الإطار، يجب أن ينفذ العديد من البرامج على صعيد تطوير وبلورة تشريعات وقوانين وسياسات عامة لتقوية وتمكين المرأة الفلسطينية ومحاربة الفقر، فلا بد أن تربطه صلة بمؤسسات "أبحاث السياسات" أو مؤسسات التدريب أو مؤسسات حقوق الإنسان، أو مقدمي الخدمات في القطاعات المختلفة. أن هذه العلاقة بين الطرفين تتيح للمنظمات الأهلية التنموية المتخصصة تطوير علاقاتها مع المرجعيات الجماهيرية والأطر القاعدية والاطلاع على احتياجات وأولويات النساء. بالمقابل، يتمكن الاتحاد العام

للمرأة الفلسطينية، الحصول على خدمات مهنية، ذات جودة عالية من هذه المؤسسات، كالأبحاث والتدريب والتطوير المؤسسي وغيرها (مرصد، ورقة أعدتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين 2003م، احمد مجدلاني، الحوار المتمدن (1847) 2007/3/7م). لذا يربط هذا النموذج - الذي يكاد أن يكون مفقوداً في المجتمع الغزي - بين المراكز المهنية (المهنيين) والأطر الجماهيرية والقاعدية بالواقع، بهدف تعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني الديمقراطي قائم على المساواة والشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة (عبد الهادي 1997م ص 76-90، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان 2004م و 2008م)، ويتمثل برنامج تنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسساتية في التعليم المهني وتدريب المدربين واستخدامات الحاسوب، وبرامج تطوير القدرات والاستشارات الفنية والدورات الإدارية والفنية والإدارة المالية وتحديد الاحتياجات.. الخ (عبد الهادي 1997م ص 29، ومركز بيسان للبحوث والإنماء).

#### ❖ المحور الرابع: برنامج "التعبئة والتأثير" وبناء التحالفات

من معيقات "التعبئة والتأثير"، أنها متفرقة، لا يجمعها "مفهوم شامل ومندمج" "للتعبئة والتأثير"، حيث لا يوجد مفهوم مهني متكامل لهذه العملية الهامة. فعلى سبيل المثال، فان "النشاطات الإعلامية"، كعنصر هام من عناصر أية حملات ناجحة للمناصرة والتأثير، تكاد تكون معدومة، ولا توجد إستراتيجية إعلامية واضحة للمؤسسات التي تعمل في هذا المجال، بالإضافة لمفهوم التشبيك وبناء التحالفات هو عنصر ضعيف أيضاً في الإستراتيجية الشاملة "للتعبئة والتأثير"، كما أن العلاقة ما بين إستراتيجية الضغط على صناع القرار، وبناء الوعي الجماهيري والتعبئة الجماهيرية تكاد تكون غائبة في مجتمعنا، أي أن الربط بين العناصر المختلفة لبرنامج مهني يتعلق بالتعبئة والضغط مثل أبحاث السياسات، التشبيك وبناء التحالفات، بناء المرجعيات الجماهيرية، الإعلام، الضغط، البناء المؤسساتي... الخ (عبد الهادي 2003م، تركي 1992م).

فكما أن برنامج "التعبئة والتأثير" لا يستند إلى مفهوم نظري واضح، يتعلق بضرورة عكس الاحتياجات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المحلي في قوانين وتشريعات وسياسات عامة ملائمة، فانه يتضمن العديد من النشاطات التي تساعد على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة، من أهمها: التأثير بالقوانين الحالية لصالح تقوية وتمكين المرأة، "النضال من أجل نظام صحي فلسطيني" (المرجع السابق)، إقامة العلاقات والصلات مع المؤسسات الصديقة، الاتصال الخارجي مع المؤسسات الدولية والتأثير بالرأي العام العالمي، التنسيق بين الأطر النسوية، إصدارات إعلامية، استطلاعات الرأي، عمل أبحاث للسياسات والتشريعات العامة.. الخ، حيث لا ينفصل هذا البرنامج بطبيعة الحال عن أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن القيام "بأبحاث السياسات" هو مكون هام من مكونات برنامج التعبئة والتأثير بالتشريعات والقوانين والسياسات العامة(مرصد، ورقة أعدتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين 2003م، مجدلاني، الحوار المتمدن (1847) 2007/3/7م، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن 2000م، برغوثي، 1996م).

فبرغم المعوقات التي تعترض برنامج "التعبئة والتأثير" مثل عدم وجود مؤسسات متخصصة في موضوعاته لعدم وجود علاقة واضحة بين المراكز والمؤسسات المهنية المتخصصة كالأبحاث والتدريب والحركات الاجتماعية والقاعدية للتطبيق، إلا انه يتضمن العديد من النشاطات التي تساعد على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والبطالة في قطاع غزة، لذا نجد أن المنظمات الأهلية تهتم بتمكين وتقوية المرأة من خلال التنسيق بين الأطر النسوية التأثير بالقوانين، إنشاء نظام صحي فلسطيني عام، التأثير بالرأي العام العالمي من خلال إقامة العلاقات والصلات والاتصالات الخارجية مع المؤسسات الدولية الصديقة، التوعية من خلال الإصدارات الإعلامية، عمل أبحاث للسياسات والتشريعات العامة من خلال استطلاع الرأي العام بهدف التعبئة والتأثير وبناء التحالفات وإنشاء مجتمع غزي ديمقراطي (المرجع السابق، مركز بيسان للبحوث والإنماء، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م).

#### ❖ المحور الخامس: برنامج دعم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية

لقد سبق لنا أن طلعنا تعزيز الديمقراطية في المجتمع الغزي بشكل مفصل في المحور السابق من خلال برنامج "التعبئة والتأثير" للمنظمات الأهلية. وللتأكيد على أهميتها ولارتباطها المباشر بدور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني المنشود وتعزيز التنمية في قطاع غزة، يتضمن هذا البرنامج الرئيسي عدداً لا بأس به من النشاطات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في قطاع غزة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز بيسان للبحوث والإنماء، إياد أبو حجير، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات 2009م، محيسن 2005م، الحوار المتمدن - العدد: 1351)، تتركز في دعم حقوق الأطفال، المعاقين، النساء، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، توثيق الانتهاكات، السماح بحرية الرأي، حق الجميع في العمل والتوظيف الحكومي، الحق في زيارة السجناء من ذويهم، حماية واحترام حقوق الإنسان طبقاً للمعايير والقوانين واللوائح الدولية، عدم انتهاك الحق في الرعاية الصحية كإعانة الأمومة والطفولة ومكافحة الأمراض المعدية والأوبئة وسلامة الأغذية وتوفير الدواء والمستشفيات والعيادات والمراكز الصحية، الحفاظ على بيئة نظيفة خالية من التلوث، الحق في التأمينات الصحية والاجتماعية والضمان الاجتماعي هذا من شأنه التخفيف من المعاناة التي يعيشها عمال القطاع، نظراً لانقطاعهم عن العمل، وانعكاسات ذلك إيجاباً على مستوى المعيشة للأسرة الفلسطينية بشكل عام. كما أن تفعيل قانون التأمين الصحي، وتوسيعه ليشمل عدداً أكبر من المواطنين وخدمات صحية أفضل، قد يساهم أيضاً في التخفيف من المعاناة الكبيرة التي يعيشها حالياً المرضى والمصابين والمعاقين في القطاع غزة (المرجع السابق).

#### ❖ المحور السادس: برنامج القضاء على البطالة وخلق فرص العمل

##### ملائمة

فكما هو معروف أن معظم عمال القطاع فقدوا أعمالهم في داخل الخط الأخضر (إسرائيل)، مما ترك آثاراً سلبية على حياة الأسر الغزية، مما تسبب في انتشار الفقر وعدم وتمكنها من تلبية احتياجاتها

الأساسية توفر الحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم، كما تفيد الإحصاءات العلمية إلى أن للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية (أبو ناهية 2009م).

فقد يساهم العمال الذين كانوا يعملون داخل الخط الأخضر بنسبة كبيرة من الدخل القومي الإجمالي لقطاع غزة، وبالتالي فإن انقطاع هذا الدخل، لن يؤثر فقط على دخل العمال والأسر الغزية وحدها، بل على مجمل الحياة الاقتصادية الفلسطينية في القطاع (أبو ناهية 2009م، أبو رمضان 2007م). إضافة إلى ذلك، فقدان العديد من العمال الغزيين عملهم في القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة، حتى أن القطاع الخاص أصبح غير قادر على الاستمرار بالعمل، نتيجة حالات الإغلاق والحصار الشامل وإغلاق المعابر في اغلب الأحيان، وصعوبة التنقل بين الضفة الغربية من جهة وقطاع غزة من جهة ثانية، ومنع تصدير منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية و(إسرائيل) والعالم الخارجي أبو ناهية 2009، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005م، الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات 2007م، مركز بيسان للبحوث والإنماء، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009م، جامعة بيرزيت 2001م).

أن هدف خلق فرص العمل لا يقتصر فقط على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال والحصار والعدوان، بل يرتبط أيضا بإحداث تأثير تنموي مستدام أو على الأقل "استمرار عملية التنمية"، والتي تبلورت بعد توقيع "اتفاقية أوسلو" و"اتفاقية باريس الاقتصادية" بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال في إطار الهدف المعلن آنذاك، بإدارة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية المستدامة، ووضع حد أدنى للأجور تتناسب وتكاليف المعيشة، وضع خطة وطنية للقضاء على الفقر والبطالة، بالإضافة لإقرار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تضمن الحماية الاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين، ومع ذلك لم يتحقق حتى اللحظة أي شيء من هذا القبيل والدليل على ذلك هشاشة البنية التحتية الفلسطينية من طرق وصرف صحي، وإهمال في جميع المرافق التعليمية والصحية والأبنية العامة، والمشاريع الإنتاجية، ونفسي الفقر والبطالة، بالإضافة لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسة الحكومية والخاصة منذ نشأة السلطة الفلسطينية (أبو ناهية 2009م. قليو 2007م، عبد الهادي، 1997م، ص 76-90، معهد الدراسات الاجتماعية، أوسلو: [www.fafu.no](http://www.fafu.no)).

فبرغم البرامج والمشاريع المقدمة من قبل جهات محلية وعربية ودولية، إلا أنها لم تكن بالشكل الكافي للقضاء على البطالة وإيجاد فرص عمل مناسبة وملائمة للعمال العاطلين عن العمل في قطاع غزة، لسببين، أولاً: عدم دراسة فاعلة ومهنية لتحديد الاحتياجات اللازمة للباطلين عن العمل بتوفير فرص عمل تعوضهم عن فقدانهم أماكن عملهم السابقة داخل الخط الأخضر، بل نجد أنها تستند إلى مشاريع الاقتراحات التي قدمت، إما من السلطة الفلسطينية أو من قبل بعض المنظمات الأهلية الفلسطينية، رغم إعطائها مصداقية وشرعية، إلا أن نتائجها لن تكون شاملة ومترابطة ما لم تستند إلى رؤية وإستراتيجية واضحة في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمرار مقاومته للعدوان الإسرائيلي ومواجهة الحصار الخانق بتحسين ظروف حياته المعيشية بوضع برامج موحدة لمعالجة البطالة، كما انه من الواضح أن تقديم الخدمات، لم يتم في إطار خطة منسقة مترابطة للتنمية البشرية ومكافحة الفقر والبطالة في قطاع غزة. ثانياً: الاهتمام بهذه المشاريع، لم يكن بالمستوى المطلوب، نظراً لإحجام المانحين وموقفهم من مسألة تمويل النشاطات الاقتصادية لبعض المنظمات الأهلية، خوفاً من

أن يؤدي هذا الدعم إلى المس بالقطاع الخاص (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005م، أبو رمضان 2007م، لدادوة وجبريل وجابر 2001م).

لذا ترى الدراسة يجب النظر بإيجابية لتحقيق هذا النمط من المشاريع، كونه قد يؤمن استمرارية الدخل، وكونه يساهم في التنمية الاقتصادية متوسطة وطويلة المدى. وهنا لابد من الأخذ بالحسبان، انه رغم العدوان الحربي والحصار الخانق المتواصلين على قطاع غزة، يجب أن لا يغيرا كثيراً بمضمون البرامج والمشاريع الحالية أو التصحية بالبرامج والمشاريع التنموية لصالح البرامج الطارئة والاعاثة من جانب المنظمات الأهلية، حيث يلقي جزء لا بأس به من برنامج خلق فرص عمل أو العمل الاغاثي والتنموي في قطاع غزة على عاتقها ، ولو أن نظرية خلق فرص العمل بشكل محدد لم تعد مقبولة كثيراً على المنظمات الأهلية بقدر ما ينطبق على طبيعة ومضمون المرحلة السياسية الحالية، أي استمرار العمل باستراتيجيات البناء والتنمية والربط المحكم ما بين مشروع المقاومة والتنمية المستدامة، إلا أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تعمل جادة في خلق فرص عمل بوضع برامج قابلة للتطبيق، كألوية أساسية خاصة في قطاع غزة الذي يعاني من بطالة مقنعة (المرجع السابق).

لكن ما يعيق تطبيق هذه البرامج الخاصة بالمنظمات الأهلية عدم تعاون المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فيما يخص بلورة سياسة ملائمة للقروض، تأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد الناشئ، وعدم قدرة طالبي القروض على الاستجابة لكافة متطلبات المؤسسات المالية، التي لم تعدل حتى الآن من شروط "الحصول على قروض" وخاصة البنوك الفلسطينية ومؤسسات الإقراض (المرجع السابق).

أن عدم تعاون القطاعات الثلاثة، العام والخاص والأهلي، ببلورة سياسة وإستراتيجية واضحة في هذا الاتجاه، قد أدى إلى ضعف قطاع المشاريع الصغيرة، وبالتالي عدم قدرته على إيجاد فرص عمل كافية وملائمة في قطاع غزة، لذا لابد أن تستجيب السلطة الفلسطينية والمؤسسات الخاصة لجهود منظمات الأهلية للعمل المشترك بهدف تسهيل عمليات الاستثمار وتطبيق البرامج والمشاريع التنموية، وحصول الفقراء وطبقة العمال على قروض ميسرة تتناسب مع الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها حالياً الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، بالإضافة لضرورة لاتخاذ إجراءات حكومية لتأسيس صندوق ائتمان اجتماعي، من شأنه ضمان وكفالة طالبي القروض، مما يساعد في إنشاءهم لمشاريع اقتصادية صغيرة متنوعة من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في حل مشكلة الفقر والبطالة (المرجع السابق، جميل هلال ومجدي المالكي 1997م، عبد الهادي 1997م).

## توصيات عامة:

1- القيام بفاعليات تناشد الضمان الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة والرباعية، بالعمل على رفع الحصار وإزالة الإغلاق على قطاع غزة بوصفهما المسببين الرئيسيين وراء حالة الفقر علماً بان نقص الموارد اللازمة لتنفيذ عمل المنظمات الأهلية خاصة في المجالات الاغاثية واستصلاح الأراضي ومشاريع المياه وتشجيع الصناعة وهي المشاريع التي تساهم في فتح فرص عمل، تؤدي إلى تعطيل العمل في تلك المشاريع.

- 2- توصي هذه الدراسة بضرورة قيام المنظمات الأهلية بدورها تجاه العاطلين عن العمل وتشجيعهم بخلق فرص عمل لهم، بالإضافة لتنمية روح المبادرة والريادة لدى العاطلين عن العمل ومحاربة الإتكالية لديهم.
- 3- يجب أن تستهدف إستراتيجية خلق فرص العمل ثلاثة أهداف مترابطة: تقليل البطالة إلى حد يقارب التشغيل الكامل، مضاعفة الإنتاجية كل عدة سنوات، وضمان مستوى إشباع مقبول للحاجات الأساسية لسكان القطاع.
- 4- أوصي بضرورة استمرار تقديم الخدمات التنموية إلى المجتمع الغزي، لتقويته وتمكينه بهدف ضمان تنمية مستدامة وطويلة المدى. لقد دلت نتائج البحث على أهمية وضرورة برامج التطوير المؤسسي لوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية لكي تتمكن من تجنيد أموال ومصادر إضافية لدعم الفقراء.
- 5- أوصي بتفعيل برامج المنظمات الأهلية على رأسها الإغاثة الإسلامية في الحد من البطالة والفقر لما لها شراكات مع جهات إقليمية ودولية مثل الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية البريطانية والحكومة النمساوية والحكومة السويدية والمؤسسة القطرية والتركية، حيث يشتمل عمل الإغاثة على ثلاثة برامج رئيسة تتعلق برعاية الطفولة والإغاثة والطوارئ والمشاريع التنموية، بالإضافة إلى برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية، ومشروع تشغيل الخريجين والعمال، ومشروع تمكين المرأة، ومشروع تطوير قدرات المؤسسات الأهلية في مجال مكافحة الفقر ومشروع كفالة الأسر الفقيرة والتي تستحوذ على نسبة أكثر من 50% من ميزانية الإغاثة.
- 6- اقترح اتخاذ إجراءات فورية وإنشاء صناديق متعددة الأغراض لمساعدة الفقراء، وخاصة العمال، على تأمين الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والملبس والسكن، والخدمات التعليمية والصحية. على سبيل المثال، فإن إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي مخصص للعمال وتجنيد الأموال اللازمة له، من شأنه التخفيف من المعاناة التي يعيشها هؤلاء العمال حالياً، نظراً لانقطاعهم عن العمل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة للأسرة الفلسطينية بشكل عام. كما أن تفعيل قانون التأمين الصحي، وتوسيعه ليشمل عدداً أكبر وخدمات أفضل، قد يساهم أيضاً في التخفيف من المعاناة الكبيرة التي يعيشها حالياً سكان القطاع.
- 7- ضرورة إعطاء دورات تدريبية وأن يكون هناك برامج للتدريب تهدف إلى خلق فرص عمل لمساعدة العاطلين عن العمل في أن يكونوا من أصحاب المشاريع الصغيرة.
- 8- تتصح الدراسة المعنيين (المنظمات الأهلية و الحكومة) بضرورة التركيز على افتتاح مشاريع صغيرة والمتوسطة كأسلوب أثبت نجاحه في كثير من دول العالم المتقدم.
- 9- إعطاء الأراضي غير المستصلحة للشباب العاطل عن العمل لاستصلاحها سواء بالزراعة أو بناء منشآت عليها لفترة زمنية محددة.
- 10- الاهتمام بإعطاء الشباب العاطل عن العمل لدورات لخلق روح المبادرة لديه وتحمل مخاطر افتتاح مشاريع له، بالإضافة إلى دورات في أساليب الإدارة الحديثة لضمان نجاح المشاريع ولدورات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 11- توجيه مدخرات الشعب نحو الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل.

- 12- ضرورة وجود قاعدة بيانات معلوماتية تستفيد منها الجامعات والمعاهد عند افتتاح برامجها الأكاديمية لضمان تناسب هذه البرامج مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.
- 13- تركيز وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة على تشجيع الشباب على التوجه نحو العمل المهني والحرفي حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم بالإضافة إلى العمل على محاربة النظرة المنقوصة لأصحاب الحرف.
- 14- تتصح الدراسة المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل بضرورة إعطاء قروض حسنة بضمانات بسيطة للشباب حتى يتمكنوا من إيجاده عمل لهم.
- 15- ضرورة تبني المؤسسات الأكاديمية لحاضنات لأفكار الشباب لمساعدتهم في تحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس يصب في خدمة الشباب والمجتمع الغزي.
- 16- الحاجة لوجود برامج تدريبية تمنح العمال العاطلين عن العمل عن طريق حرف أو مهارات جديدة تساعدهم على إيجاد فرص عمل لهم.
- 17- ضرورة عدم انتظار العاطل عن العمل لوظيفة مناسبة له بل أي وظيفة يجدها يجب العمل بها.
- 18- لنجاح علاج البطالة في المجتمع الغزي تحتاج إلى تفاعل عديد من العناصر أهمها المنظمات الأهلية والحكومة والشعب والعمال والمال والتسويق ما يسمى بالتنمية بالمشاركة.
- 19- التركيز على موافقة وملائمة فلسفة التعليم في جامعات القطاع مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تقلل من نسب البطالة.
- 20- الحاجة للتخطيط السليم قبل البدء بوضع خطط تنموية والعمل على التنسيق بين الموارد والقرارات اللازمة لتوجيه هذه الخطط.
- 21- أوصي بضرورة استمرار المساعدات الطارئة والاعاثية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية وبقية الوزارات الفلسطينية للأسر الفقيرة والمتضررة، لأن عدم انتظام دفع هذه المخصصات، وانقطاعها نهائياً، في بعض الأحيان قد أدى إلى زيادة إفقار الأسر الفلسطينية وخاصة الفقيرة منها.
- 22- المساهمة في تطوير القوانين والأنظمة والإجراءات والهيكل الإدارية بما يضمن المساواة والقضاء على كافة أشكال التمييز بتعزيز وتمكين المرأة في مواقع صنع القرار وتوفير فرص عمل للنساء والعمل على دمجهن في الحياة الاقتصادية.
- 23- تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية والديمقراطية.
- 24- العمل على تهيئد منظمات المجتمع المدني من الصراع السياسي الدائر والتركيز على طابعها المهني والاجتماعي والحقوقى، الأمر الذي يتطلب توسيع دائرة الحوار مع كافة المنظمات الأهلية بغض النظر عن جذورها الفكرية أو السياسية والوصول إلى ميثاق تفاهم يؤكد على استقلالية العمل الأهلي وديمقراطيته ومهنيته.

1. أبو ناهية، د. أيمن: ورقة عمل مقدمة في يوم دراسي حول (الحصار وانعكاساته على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة) نظمتها جامعة القدس المفتوحة - خانيونس، وكان عنوان موضوع الورقة: "الوضع الاجتماعي في قطاع غزة بين مطرقة الحصار وسندان العدوان"، جامعة القدس المفتوحة - خانيونس/غزة 2009م.
2. أبو ناهية، د. أيمن: الفساد وألويات المنظمات الأهلية الفلسطينية، بحث (قيد التحكيم) مقدم لكلية البحث العلمي، مجلة الجامعة الإسلامية - غزة، 2009م.
3. أبو ناهية، د. أيمن: "Ways to combat corruption in the Palestinian society" ، بحث (قيد التحكيم) مقدم لكلية البحث العلمي، مجلة الجامعة الإسلامية - غزة، 2009م.
4. أبو ناهية، د. أيمن: ودور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تنمية المجتمع الفلسطيني، بحث مرفق لرسالة الدكتوراه، جامعة جوتا - فرانكفورت، ألمانيا 2006م.
5. محسن أبو رمضان: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليوم العالمي لمكافحة الفقر في غزة، الحوار المتمدن - العدد: 2072 - 2007/10/18م.
6. المالكي، مجدي، شلبي، ياسر، السعدي، نعيم: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، أيار 2001م، الطبعة الأولى، ص19.
7. مجدلاوي أحمد: الحوار المتمدن رقم 1847، تعزيز ثقافة التمكين للمرأة الفلسطينية 2007/3/7م.
8. لدادوة، حسن، جبريل، محمد، جابر، عزام: "علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والتمويل"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2001م.
9. برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت: "تقرير التنمية البشرية، رام الله - فلسطين 1998 - 1999م".
10. نخلة، د. خليل: العمل الأهلي في فلسطين، الملتقى الفكري العربي، القدس 1987م.
11. برغوثي، د. مصطفى: منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، اتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس 1996م.
12. الزامل، عصام: مدونة 2008م.
13. الياسري، سحر: جريدة الاتحاد، 2009/7/13م.
14. الحسيني، هبة: تحليل مقارن للتشريعات المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية في ظروف بلدان مختلفة، دراسة معدة لصالح شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، القدس 1995م.
15. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مشروع قانون الجمعيات والهيئات الأهلية، القدس 1996م.
16. مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العدل، ديوان الفتوى والتشريع، 1995م.

17. سالم، وليد: المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية، نحو علاقة تكاملية، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله، حزيران 1999م.
18. هلال، جميل، والمالكي، مجدي: مؤسسات الدعم الاجتماعي، ماس، رام الله 1997م.
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، رام الله-فلسطين 2001م .
20. الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات: تقرير حول الإغلاق الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره على العمل والعمال، 4/11/2000م.
21. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: الجاهزية الطبية الفلسطينية لحالات الطوارئ، سلسلة تقارير خاصة (4)، تشرين الثاني 2000م.
22. جامعة بير زيت: برنامج دراسات التنمية، استطلاعات الرأي العام، استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول آثار الحصار على الحياة الفلسطينية، 19 شباط 2001م.
23. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، تقرير خاص عن العملية التعليمية خلال انتفاضة الأقصى المباركة في الفترة 2000/9/29م ولغاية 2001/5/25م.
24. شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الوثيقة البرنامجية 2001 - 2004م.
25. عبد الهادي، عزت: المنظمات الأهلية الفلسطينية - جدول أعمال مزدحم، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله 1996م (ورقة منشورة).
26. عبد الهادي، عزت: مدخل إلى التنمية في فلسطين، الماضي، الحاضر، المستقبل، دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في التنمية وبناء المجتمع المدني، دبلوم في إدارة المؤسسات الأهلية، جامعة بيرزيت، رام الله، آذار 1997م، ص 29.
27. عبد الهادي، عزت: "المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية" مجلة شؤون تنمية، العددان الثالث والرابع، خريف 1997م، ص 76 - 90.
28. عبد الهادي، عزت: " دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في تأهيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين المحتلة" ورقة مقدمة إلى منظمة الاسكوا، بيروت- لبنان 2003م.
29. عبد الهادي، عزت، أبو زينة، محمد: "احتياجات وأولويات الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الانتفاضة الوطنية الفلسطينية الثانية"، مركز بيسان للبحوث والإنماء، تموز 2001م.
30. عبد الهادي، عزت و فراح، عبد الرازق: " سياسات مكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة" 2008م.
31. عبد الهادي، عزت، النحاس، زكريا: رام الله - فلسطين "دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني"، مركز بيسان للبحوث والإنماء، آب 2000م.
32. عبد الرازق، عمر وموسى، وائل: "تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، تشرين أول 2000م.
33. الفريق الوطني لمكافحة الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الفقر، رام الله- فلسطين، 1998م.

34. الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات، تقرير حول الإغلاق الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره على العمل والعمال 2007م.
35. مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، غزة - فلسطين، 2001م.
36. تقارير التنمية البشرية: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله-فلسطين 1999، 2001 و 2002م.
37. مركز بيسان للبحوث والإنماء، بالتعاون مع منظمة الاسكوا، رام الله- فلسطين 2000م.
38. مرصد: ورقة أعدتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين ورقة عمل حول- دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات الغير حكومية 2003م.
39. هلال، جميل ومجموعة باحثين: "تقدير الفقر بالمشاركة"، مسح شامل لأوضاع الفقر في فلسطين بالمشاركة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله- فلسطين، 2003م.
40. تراكي، ليزا: تقديم لدليل المؤسسات النسوية الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، الطبعة الأولى، رام الله، أيار 1993م، ص 13.
41. أبو ناعم، عبد الحميد: إدارة المشروعات الصغيرة، كيف تصبح رجل أعمال ناجح - كيف تصبحين سيدة أعمال ناجحة، دار الفجر للنشر والتوزيع ط1، مصر 2002م.
42. أبو ليله، محمد: مشكلة البطالة كيف عالجها الإسلام، مجلة منبر الإسلام، السنة 64، العدد3، مصر ابريل 2005م.
43. مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة - فلسطين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، يونيو 2008م.
44. التقرير المالي لشركة الاتصالات الفلسطينية. 2009م.
45. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009م.
46. الرفاتي، علاء الدين: مقترح منظم لتنظيم وإدارة الزكاة، بحث مقدم إلى اليوم الدراسي لكلية الشريعة الضريبة والزكاة - الجامعة الإسلامية، غزة 2006م.
47. الرماني، زيد: كيف عالج الإسلام البطالة، القاهرة: الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، 1999م.
48. صامد الاقتصادية: التمييز والبطالة مظاهر بارز في معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية، عمان: العدد 49، أيار 1996م.
49. صبري، عبد الرحمن: سبل مواجهة مشكلة البطالة على الصعيد القومي ووسائلها، مجلة شؤون عربية، العدد 71، القاهرة أيلول 1992م.
50. مخيمر، عبد العزيز وعبد الحليم، احمد: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2000م.
51. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، شكاوي المواطنين والرقابة على أماكن الاحتجاز خلال عام 2008م.

52. مجلة البيان: مصطلحات اقتصادية عن الفقر والبطالة، 2008م.
53. الرفاعي، محمد: معوقات بيانات قياس الفقر ، 2007م.
54. إياد أبو حجبر: يوم دراسي بعنوان: دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني 2009/12/30م.
55. قليبو، منير: تقرير منظمة العمل الدولية 2009م.
56. حمزة، كريم: الفقر .. تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، 2002م.
57. الزامل، عصام: الفقر المدقع والفقر المطلق، مدونة، 2008م  
(www.essamalzamel.com).
58. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان: الخطة الإستراتيجية لمكافحة الفساد 2004م.
59. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان: (الاستطلاع الثالث): أوضاع المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة 2008م.
60. عورتاني: الإصلاحات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية 2003م.
61. عورتاني وموسى: الحكم الصالح في المنشآت التجارية 2003م.
62. عبد الله سمير: الاقتصاد الفلسطيني 2007م.
63. تقرير التنمية الإنسانية العربية: بناء مجتمع المعرفة 2003م.
64. جودة، محمد: الحوار المتمدن - العدد 1219: واقع مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين وأدائها في ظل المتغيرات السياسية والتنمية المعاشة علي الأرض 2005م.
65. الدبعي، عصام: "مرور عام على تأسيس جمعية المستقبل" 2005م.
66. محيسن، تيسير: الحوار المتمدن - العدد 1351: حول الديمقراطية والإصلاح السياسي في فلسطين العالم العربي 2005م.
67. تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني 2005م.
68. مجدلاني، احمد: الحوار المتمدن - العدد 1847، 2007/3/7م.
69. الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين 2003م.
70. خضير، تيسير: سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية - أثارها ودورها في حل مشكلة البطالة، فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة: 2006م.
71. رجب، مصطفى: الإسلام ومكافحة البطالة، مجلة الأزهر القاهرة: العدد7، سبتمبر 2003م.
72. عبد ربه، على: التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية مع إستراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر: مجلة دراسات تربوية، العدد15، القاهرة: نوفمبر 1988م.
73. سهير عبد العال: البطالة من منظور إسلامي، مجلة الأزهر البحوث الإسلامية، القاهرة: العدد8، الجزء8، السنة 66، 1994م ص116.
74. الرماني، زيد: كيف عالج الإسلام البطالة، الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، القاهرة: 1999م، ص12.

75. حشاد، نبيل: قضايا اقتصادية معاصرة، الجزء الأول، النسر الذهبي للطباعة، الدوحة: 1996م ص 56.
76. الشمري، إيمان: البطالة معناها وأنواعها، جامعة الكويت - كلية الدراسات العليا، الكويت، بحث منشور -2005م ص5.
77. الحلفي، عبد الجبار: البطالة في الوطن العربي إشارة خاصة إلى بطالة الشباب - دراسة في الاقتصاد السياسي، مجلة المستقبل العربي، لبنان - العدد209، ص1996م.
78. صالح، سامية: البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل -الآثار - العلاج، القاهرة: 1992م ص78.
79. مخيمر، عبد العزيز وعبد الحليم، احمد: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 2000م.
80. الزواوي، خالد: البطالة في الوطن العربي، المشكلة - الحل، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة: ط1، 2004م ص16.
81. عصام الزامل: مدونة عن الفقر المطلق والفقر النسبي 2008/10/15
82. الياسري، سحر مهدي: الفقر . الايدولوجيا جاهزة للتبرير واليوتوبيا جاهزة للتخدير، الاتحاد 2008/7/13م (saharmahdi63@yahoo.com)
83. الياسري، سحر مهدي: الفقر انتهاك لحقوق الإنسان، الحوار المتمدن - العدد: 1581- 2006/6/14م.
84. طبرة، حسن: الفقر مفهومة وأنواعه الحوار المتمدن، العدد 2303 -2008/6/5م.
85. عبد الكريم، البشير: تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، ص: 152.
86. الرماني، زيد بن محمد: تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي 1999 ص12.
87. الرماني، زيد بن محمد: البطالة في الإسلام 2010م.
88. الفليت، خلود عطية: تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي بحث مقدم إلى مؤتمر "الإسلام والتحديات المعاصرة"، الجامعة الإسلامية 2- 2007/4/3م.
89. مصطلحات اقتصادية، مجلة البيان، العدد6، مايو1996م.
90. Palestinian Central Bureau of Statistics, Al-Aqsa Intifada (29 Sept. 2000 to 15 Nov. 2001).
91. World Bank, social and economic development group, middle east and north africa region, *poverty in the west bank and gaza*, january 2001.
92. Roy, Sara, The Gaza Strip, The Political Economy of de-Development, Institute for Palestinian Studies, Washington 1995
93. Health Development Information and Policy Institute (HDIP), Health Care Under Siege II, the health care of Palestinian during the

الاستعانة بمواقع الانترنت

- bisanrd@palnet.com / pngonet@p-ol.com شبكة المنظمات الفلسطينية
- freedom@dwrc.org مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين
- www.pchrgaza.org
- www.mady19.nireblog.com
- www.fafno.no: معهد الدراسات الاجتماعية، اوسلو
- www. Balagh.com
- www.mady19.nireblog.com
- www.gucciaac.org.ib
- www.arabia-edition.blogspot.com
- www.pcbs.gov.ps
- www.essamalzamel.com